World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 18-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

التوزيع: عام

التاريخ: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال

WFP/EB.2/2019/4-F

قضايا السياسات

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

1- تستند مذكرة المعلومات هذه إلى التحديث المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2019،[1] وتوفر معلومات إضافية عن تنفيذ برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72[2] بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

مقدمة

2- منذ آخر تحديث في يونيو/حزيران 2019، كانت التعديلات الداخلية تجري في **البرنامج** بصورة تدريجية. على سبيل المثال، يعمل **البرنامج** على مواءمة الخطط الاستراتيجية القطرية الحالية مع أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهو يقدم مدخلات للتحليلات القطرية المشتركة الأساسية. ولا تزال بعض جوانب الإصلاح في مرحلة التصميم، بما في ذلك الاستعراض الإقليمي واستعراض المكاتب المتعددة البلدان، والذي شاركت فيه قيادة **البرنامج** العليا وجميع مكاتبه الإقليمية. ويواصل **البرنامج** المشاركة في رئاسة مجموعة ابتكارات تسيير الأعمال مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما يواصل العمل مع الوكالات الشقيقة، بما في ذلك الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، بشأن مختلف مكونات الإصلاح. ويلتزم **البرنامج** بقوة بأهداف الإصلاح كوسيلة لتحقيق نتائج أفضل للأشخاص المحتاجين ولدعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[1] WFP/EB.A/2019/5-G.

[2] قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/RES/72/279).

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد أمير عبد الله
نائب المدير التنفيذي
هاتف: 066513-2401

السيدة C. Ushiyama
المديرة
مكتب نيويورك
بريد إلكتروني: coco.ushiyama@wfp.org

إعادة تنشيط نظام المنسق المقيم

3- منذ بداية عام 2019، يضطلع المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الممثلون القطريون **للبرنامج**، بالتنسيق والتعاون المعززين، ولا سيما على النحو المبين في إطار الإدارة والمساءلة المؤقت على المستوى القطري، الذي يحدد الأدوار والمسؤوليات لكل منهم. ومن المزمع إجراء استعراض لكيفية تنفيذ الإطار المؤقت، وذلك في الربع الأخير من عام 2019 أو أوائل عام 2020. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ إطارٌ للمساءلة والإدارة على الصعيدين الإقليمي والعالمي بعد استكمال عملية الاستعراض الإقليمي. كما يجري العمل على تحديث التوصيف الوظيفي لممثلي **البرنامج** القطريين وكذلك نظام تحسين الأداء والكفاءة.

4- وتبلغ حصة **البرنامج** في المساهمات السنوية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة لتغطية تكاليف نظام المنسق المقيم حاليا 2.9 مليون دولار أمريكي (أي ضعف ما كان عليه في السنوات السابقة). وقد سدد **البرنامج** حصته لعام 2019. ويواصل **البرنامج** تطبيق رسم التنسيق بنسبة 1 بالمائة وفقا للتوجيهات على مستوى المنظومة. وولدت المساهمات في **البرنامج** الخاضعة للرسم نحو 000 7 دولار أمريكي حتى الآن.[3] ويتوقع **البرنامج** أنه سيحول إلى نظام المنسق المقيم، بحلول نهاية عام 2019، ما يقرب من 000 100 دولار أمريكي سيكون قد تم جمعها من خلال نظام رسم التنسيق. وتقدر تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية **للبرنامج** لعام 2019 المرتبطة بهذا الرسم بمبلغ 000 300 دولار أمريكي من بداية العام وحتى الآن.

التغييرات في أفرقة الأمم المتحدة القطرية

5- لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة دور رئيسي في إصلاح الأمم المتحدة. وقد أصدر مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي توجيهات نهائية موجهة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ أطر التعاون هذه في مايو/أيار 2019، مع التركيز على البلدان التي من المقرر أن تقوم بوضع أطر جديدة في عامي 2019 و2020. وسيُسترشد في تحسين التوجيهات في عامي 2020 و2021 بالدروس المستفادة من هذه البلدان التجريبية.

6- وقد طورت كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سلسلة من "الوثائق المرافقة" التقنية الداخلية بشأن المواضيع التالية: المبادئ التوجيهية؛ والتحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة؛ وتصميم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها؛ وتشكيلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وتمويل الأطر وتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والتعاون في مجالات التنمية والعمل الإنساني والسلام. وعند الانتهاء من ذلك، ستُستخدم هذه الوثائق المرافقة كأدلة للعمل تتسم بكونها عملية وموجزة ومتجاوبة مع احتياجات الأفرقة القطرية ومرتكزة على الممارسة على المستوى القطري. ومن المزمع إعداد وثيقة مرافقة أخرى عن التحول الاقتصادي في أواخر عام 2019. **والبرنامج** جزء من أفرقة التصميم التي تعمل على صياغة هذه الوثائق المرافقة.

7- وسيقدم تحديث شفوي خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2019 حول كيفية تكيّف **البرنامج** مع أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وعلاقة هذه الأطر بخطط **البرنامج** الاستراتيجية القطرية. وهناك بعض النقاط التي يجب ملاحظتها، على النحو الوارد في المناقشة في الفقرتين التاليتين.

8- وقد قام **البرنامج** بتحليل جميع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة بهدف مواءمتها مع أطر الأمم المتحدة المقبلة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك التوصيات الملموسة بشأن المضي قدما. ونوقشت هذه المسائل مع كلٍ من المكاتب الإقليمية، ويعمل **البرنامج** عن كثب مع البلدان التي تتبنى أطر الأمم المتحدة في عامي 2019

[3] لا يُفرض هذا الرسم إلّا على المساهمات "الشديدة التخصيص" المقدمة للأنشطة "المتعلقة بالتنمية". ولذا فإن **البرنامج** لن يطبقها إلّا على المساهمات التي خصصها المانحون لمجال التركيز المعني بالأسباب الجذرية. ولا تخضع للرسم إلا المساهمات المقدمة من "جهات ثالثة"، ولذلك تُستبعد المساهمات المقدمة من الحكومات المضيفة ومساهمات التعاون بين بلدان الجنوب ومساهمات مانحي الأمم المتحدة؛ وتخضع للرسم مساهمات القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية.

و2020، وهو يقدم المشـورة للمكاتب القطرية التابعة له بناء على التوجيهات العالمية الناشـئة وظروف كل بلد. ومع الوقت، ستتم مواءمة دورات حياة جميع الخطط الاستراتيجية القطرية مع دورات أطر الأمم المتحدة.

9- وكجزء من الإصـلاح، هناك تركيز أقوى بكثير على التحليلات القطرية المشـتركة. فهذه التحليلات، باعتبارها وثائق "حية"، سـتكون بمثابة سـبل بالغة الأهمية بالنسـبة للأفرقة القطرية **للبرنامج** تمكنها من تسـليط الضـوء على مسـائل الأمن الغذائي والتغذية التي سـتعالجها أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المسـتدامة. ومن المتوقع تحديث جميع التحليلات القطرية المشتركة الحالية على المستوى العالمي بحلول نهاية عام 2020 باستخدام التوجيهات والعملية الجديدة.

مجموعة الأمم المتحدة لابتكارات تسيير الأعمال وأوجه الكفاءة لدى البرنامج

10- يتشـارك **البرنامج** ومفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين في رئاسـة مجموعة ابتكارات تسـيير الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد أنشأ **البرنامج** فريقَ مشروعٍ متفرغ لها. ويقوم **البرنامج** وشركاؤه في المجموعة بتزويد فريق المشروع بالموظفين والموارد اللازمة للدفع قدما بعمله.

11- ويتمثل أحد جوانب عمل هذا الفريق في مبدأ الاعتراف المتبادل. ويسمح هذا المبدأ لكيان الأمم المتحدة المعني بأن يستخدم، أو أن يعتمد على سياسات وإجراءات أي كيان آخر والعقود التي تبرمها المنظومة والآليات التشغيلية ذات الصلة، وذلك في تنفيذه للأنشـطة. وحتى الآن، وقع 16 كيانا من كيانات الأمم المتحدة على بيان رفيع المسـتوى للاعتراف المتبادل. ويعمل **البرنامج** حاليا على دراسة لفهم كيفية تفعيل مبادئ الاعتراف المتبادل فيما يتعلق بالخدمات التي يخطط لتقديمها إلى الوكالات الأخرى.

12- ويعمل **البرنامج** بشكل استباقي مع فريق عمل تقوده مجموعة ابتكارات تسيير الأعمال ويُعنى بوضع خطوط توجيهية مشتركة بين الوكالات بشـأن اسـتراتيجية لتسـيير الأعمال ومنصـة جديدة على الإنترنت من شـأنها تسـهيل تحليل التكلفة والعائد بهدف الأخذ بنهج أكثر تبسيطا وتحقيق الوضوح في الوقت الحقيقي لسبل تعاون كيانات الأمم المتحدة على المستوى القطري، فضلا عن رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه بانتظام.

13- ويرأس **البرنامج** فريق عمل تابع للأمم المتحدة يُعنى بأماكن العمل المشتركة وبوضـع استراتيجية مع فريق مشروع مجموعة ابتكارات تسـيير الأعمال بشـأن أفضـل السـبل لدعم هدف الإصـلاح المتمثل في جمع 50 في المائة من مكاتب الأمم المتحدة القائمة في أماكن عمل مشـتركة بحلول عام 2021. ويجري في هذا السـياق إنشـاء قاعدة بيانات جديدة لمباني الأمم المتحدة. ويشجع **البرنامج** بنشاط، من ناحيته، توحيد مرافقه مع مرافق الوكالات الأخرى في مبنى مشترك. ومن أصل 692 مكتبا تابعا **للبرنـامج** في جميع أنحـاء العـالم، يعمـل في أمـاكن مشـــتركـة 57 مكتبـا من أصـــل 174 مكتبـا على المســـتوى الوطني (33 في المائة)، كما يعمل في أماكن مشتركة 113 مكتبا من أصل 518 مكتبا على المستوى دون الوطني (22 في المائة).

14- وفيما يتعلق بالمركبات الخفيفة التي تسـتخدمها الأمم المتحدة لنقل الموظفين، يسـتثمر **البرنامج** في مفهوم (تقوده مجموعة ابتكارات تسيير الأعمال) لتحويل النهج الحالي إلى مرفق عالمي للأمم المتحدة يقدم خدمات النقل للعمليات القطرية. ومن شأن الأخذ بهذا المفهوم المقترح أن يضـمن زيادة الكفاءة في اسـتخدام المركبات من خلال دمجها في مجموعة واحدة تدار بشـكل احترافي ومشـترك وتسـتخدم التقنيات الحالية والجديدة لضـمان الحركة الآمنة والفعالة للموظفين الميدانيين لتنفيذ البرامج. **والبرنامج** مستعد لتقديم خدمات أسطوله لدعم هذا التحول. وهو يعمل أيضا على رقمنة عملية حجز المركبات والسائقين في 15 مكتبا قطريا ويخطط لاختبار مبادرة مشتركة بين الوكالات لتجميع استخدام المركبات في عمليات مختارة.

15- ويواصـل **البرنامج** تعزيز إصـلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتوفير الخدمات المشـتركة بين الوكالات من خلال منصـة مركزية للحجوزات الإنسانية على الإنترنت تستخدمها حاليا سبعة كيانات تابعة للأمم المتحدة.[4] وتوفر المنصة فرصة فريدة

[4] تغطي منصة الحجوزات الإنسانية 240 دار ضيافة؛ و500 سائق تابع للأمم المتحدة يعملون لدى **البرنامج**، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و46 عيادة من عيادات الأمم المتحدة؛ و285 خطا من خطوط السفر الجوي التي تشغلها دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية.

لتحويل أسلوب عمل منظومة الأمم المتحدة رقميا وتبسيط عمليات الوكالات لمضاعفة الكفاءة من خلال دمج الأصول العالية التكلفة مثل دور الضيافة والمركبات والسائقين.

التغييرات في النهج الإقليمي

16- في يوليو/تموز 2019، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة القرار 15/2019، الذي يدعو إلى مواصلة النظر في الاستعراض الإقليمي واستعراض المكاتب المتعددة البلدان، بما في ذلك المشاورات الحكومية الدولية. ويجري العمل في هذين الاستعراضين بشكل جدي منذ سبتمبر/أيلول، وقد لعب **البرنامج** دورا نشطا في دعمهما. ويبحث فريق للاستعراض الداخلي للأمم المتحدة يضم في عضويته أعضاء من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في اقتراح قدمه الأمين العام لإنشاء منبر تعاون إقليمي في كل منطقة لتعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة على المستوى الإقليمي. ويشارك **البرنامج** عن كثب في المناقشات ذات الصلة والتي تجري في روما ونيويورك وعلى المستوى الإقليمي.

17- وقد درس فريق الاستعراض الداخلي في دورته الأولى، المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2019، مسألة مركزية حول القيمة التي يمكن أن يحققها للأمم المتحدة اقتراح منابر التعاون الإقليمي، فضلا عما يتوقع لهذه المنابر من غرض ووظيفة. ومن المنتظر أن يجتمع فريق الاستعراض الداخلي مرة أخرى في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني للاتفاق على بنية محتملة لحوكمة المنابر وعلى اقتراح مخصص لمنبر كل منطقة، وهو ما سيشمل مراكز لإدارة المعرفة والشفافية المعززة والإدارة القائمة على النتائج ونظاما معززا للبيانات البيئية وتحديدا للخدمات الإدارية التي يمكن تقديمها بكفاءة من خلال المكاتب الخلفية المشتركة. ومن المقرر أن يستمر الاستعراض حتى نهاية عام 2019، مقترنا بحوار وثيق مع الدول الأعضاء.

18- وعلى غرار الاستعراض الإقليمي، يتبع استعراض المكاتب المتعددة البلدان مسارا موازيا تجري فيه مناقشات داخلية ضمن الأمم المتحدة، مع فريق عامل مشترك بين الوكالات، إلى جانب مشاورات حكومية دولية مع الدول الأعضاء بقيادة مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. **وللبرنامج** حضور في ثلاثة من هذه المكاتب المتعددة البلدان، وهي مكاتب بربادوس، والسلفادور، وفيجي. والجدول الزمني لاستكمال هذا الاستعراض مماثل للجدول الزمني للاستعراض الإقليمي.

تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشراكات

19- اقترح الأمين العام في عام 2017 اتفاقا لتمويل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقُدمت الصيغة النهائية لاتفاق التمويل في مايو/أيار 2019، أثناء الجزء الخاص بالأنشطة التشغيلية من أجل التنمية في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2019. ويعكس الاتفاق التزامات الدول الأعضاء بزيادة الصناديق الأساسية والمجمعة والمواضيعية ودعم تمويل نظام المنسق المقيم. كما يشدد على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتحسين المساءلة والشفافية فيما يتعلق بالإنفاق؛ والامتثال لمتطلبات الوضوح؛ وتخطيط وتنفيذ أنشطة مشتركة وتقييمات على نطاق المنظومة، والإبلاغ عنها؛ والتدليل على مكاسب الكفاءة؛ واتباع نهج أكثر اتساقا لاسترداد التكاليف. وقد قام **البرنامج** بتحليل اتفاق التمويل لتحديد ما يتصل من أهدافه ومؤشراته بالتنفيذ والإبلاغ على مستوى كل وكالة. ويوفر ملحق هذه الوثيقة معلومات خط الأساس لعام 2018، وتحديثات 2019 حيثما توفرت، بشأن الالتزامات المتصلة باتفاق التمويل. وقد تم اختيار الالتزامات بناء على تحليل لتلك الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ الخاص بكل وكالة وبطريقة يتم تنسيقها بشكل وثيق مع عملية مماثلة يقوم بها كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

20- ويتضمن اتفاق التمويل إنشاء صندوق مشترك لأهداف التنمية المستدامة، وهو صندوق بدأ عمله بالفعل. ومن المتوقع أن تكتمل الجولة الأولى من مصروفات الصندوق بحلول نهاية عام 2019. وفي الدعوة التي انبثقت عن الجولة الأولى لتقديم مقترحات مشتركة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تركز على الحماية الاجتماعية، وتحديدا على "عدم تخلف أحد عن الركب"،

تمت الموافقة على مضي 36 فريقا قطريا من أصل 114 فريقا كانت قد قدمت مذكرات مفاهيم قدما في وضع مقترحات كاملة. وعموما، كان **البرنامج** جزءا من 14 اقتراحا مشتركا تمت الموافقة عليها للانتقال إلى مرحلة وضع المقترحات الكاملة. وفي أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول، وافقت اللجنة التوجيهية التنفيذية للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة على 18 برنامجا مشتركا، من بينها سبعة يشارك فيها **البرنامج**، وهي في مدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، ودولة فلسطين، ورواندا، والصومال، وجمهورية تنزانيا المتحدة. أما إجمالي المصروفات للبرامج الثمانية عشر فقد بلغ 35 مليون دولار أمريكي، وتم تخصيص نحو 000 900 4 دولار أمريكي منها **للبرنامج** بمبالغ متفاوتة عبر البرامج السبعة. ومن المتوقع أن تتم الموافقة على 18 اقتراحا مشتركا من الجولة الأولى في نوفمبر/تشرين الثاني. ومن المتوقع صدور دعوة ثانية لتقديم مقترحات – هذه المرة بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة – في الربع الأخير من عام 2019 أو أوائل عام 2020.

21- وقد كان **البرنامج** منخرطا في عمل اللجنة التوجيهية التنفيذية للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وفي الدعم التقني والتنسيقي المقدم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما يتعلق بوضع المقترحات التي تكللت بالنجاح في الجولة الأولى. كما يساهم **البرنامج** في تحسين نطاق وتركيز الجولة الثانية المقبلة بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة.

الاستنتاجات والخطوات المقبلة

22- سيواصل **البرنامج** في الأشهر الأخيرة من عام 2019 متابعة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن كثب والمشاركة بنشاط في العملية مع اقتراب نهايتها في الأشهر المقبلة.

الملحق

التزامات الدول الأعضاء ذات الصلة			
الالتزام ذو الصلة	**المؤشرات المحددة بالكيان**	**خطوط أساس وأهداف اتفاق التمويل**	**خط الأساس لعام 2018 للبرنامج (وتحديث عام 2019 في حال توفره)**
مواءمة التمويل مع احتياجات الكيان			
1- زيادة الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية	الحصة الأساسية من التمويل الطوعي للأنشطة المتعلقة بالتنمية	خط الأساس لعام 2017: 19.4 في المائة الهدف لعام 2023: 30 في المائة	الحصة الأساسية من الموارد **للبرنامج** كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2018: 6 في المائة / 2019: 7 في المائة (تشمل البيانات جميع تمويل **البرنامج**، الإنساني والإنمائي).
	الحصة الأساسية لتمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية (بما في ذلك الاشتراكات المقررة)	خط الأساس لعام 2017: 27 في المائة الهدف لعام 2023: 30 في المائة	لا يتلقى **البرنامج** أي اشتراكات مقررة.
2- مضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية التي يتم تقديمها من خلال الصناديق المجمعة والمواضيعية المتعلقة بالتنمية	النسبة المئوية للموارد غير الأساسية للأنشطة المتعلقة بالتنمية التي يتم توجيهها من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات	خط الأساس لعام 2017: 5 في المائة الهدف لعام 2023: 10 في المائة	حصة الموارد غير الأساسية **للبرنامج** الموجهة من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات: 2018: 3.5 في المائة / 2019: 3.7 في المائة (تشمل البيانات جميع تمويل **البرنامج**، الإنساني والإنمائي).
	النسبة المئوية للموارد غير الأساسية للأنشطة المتعلقة بالتنمية التي يتم توجيهها من خلال الصناديق المواضيعية الفردية	خط الأساس لعام 2017: 3 في المائة الهدف لعام 2023: 6 في المائة	لا يوجد لدى **البرنامج** أدوات تمويل مواضيعية.
توفير الاستقرار			
3- توسيع مصادر دعم التمويل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية	عدد كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أبلغت عن زيادة سنوية في عدد المساهمين في الموارد الأساسية الطوعية	خط الأساس لعام 2017: 66 في المائة الهدف لعام 2023: 100 في المائة	عدد الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2018: 36 في المائة / 2019: 32 في المائة
	عدد الدول الأعضاء المساهمة في الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بالتنمية والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات	خط الأساس لعام 2017: 59 و27 في المائة الهدف لعام 2023: 100 و50 في المائة	لا يدير **البرنامج** أي أموال مجمعة وليس لديه أدوات تمويل مواضيعية.
4- توفير تمويل يمكن التنبؤ به للاحتياجات المحددة لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على النحو المبين في خططها الاستراتيجية واحتياجات تمويل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري	جزء صغير من كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يشير إلى أن 50 في المائة على الأقل من مساهماتها تشكل جزءا من التزامات متعددة السنوات	خط الأساس لعام 2017: 25/12 أو 48 في المائة الهدف لعام 2023: 100 في المائة	النسبة المئوية لإيرادات **البرنامج** المتعددة السنوات: 2018: 14 في المائة / 2019 من أول العام حتى الآن: 18 في المائة النسبة المئوية لإيرادات **البرنامج** التي تزيد مدتها عن سنة واحدة: 2018: 76.8 في المائة / 2019: 65.6 في المائة

تيسير الاتساق والكفاءة			
7- الامتثال التام لمعدلات استرداد التكاليف على النحو الذي أقرته الهيئات الرئاسية	متوسط عدد الإعفاءات من رسوم دعم استرداد التكاليف الممنوحة لكل كيان في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السنة	خط الأساس لعام 2017: سيتم تأكيده الهدف لعام 2019 وما بعده: 0 في المائة	عدد الإعفاءات غير المباشرة لتكاليف الدعم الممنوحة من **البرنامج** في 2018: 28 بقيمة إجمالية قدرها 1.03 مليون دولار أمريكي.

الالتزامات المتعلقة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة			
الالتزام ذو الصلة	**المؤشرات المحددة بالكيان**	**خطوط أساس وأهداف اتفاق التمويل**	**خط الأساس لعام 2018 للبرنامج (وتحديث عام 2019 في حال توفره)**
تسريع النتائج على الأرض			
1- تعزيز التعاون من أجل النتائج على المستوى القطري.	النسبة المئوية للمنسقين المقيمين الذين ذكروا أن 75 في المائة على الأقل من وثائق البرامج القطرية متوائمة مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بلدانهم.	خط الأساس لعام 2017: سيتم تحديده الهدف لعام 2021: 100 في المائة	اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، تمت مواءمة خطط **البرنامج** الاستراتيجية القطرية مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في 45 في المائة من البلدان. تقدير عام 2019: 57 في المائة من البلدان. (يستند إعداد تقارير المواءمة إلى التوقيت لا إلى المحتوى البرامجي).
2- زيادة التعاون بشأن منتجات التقييم المشتركة والمستقلة على نطاق المنظومة لتحسين دعم الأمم المتحدة على الأرض.	النسبة المئوية من مكاتب التقييم التابعة لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمشاركة في تقييمات مشتركة أو مستقلة على نطاق المنظومة.	خط الأساس لعام 2018: 29 في المائة (تقييم مشترك)، 20 في المائة (تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة) الهدف لعام 2021: 75 في المائة (تقييم مشترك)، 50 في المائة (تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة).	في عام 2018، أكمل **البرنامج** خمسة تقييمات مشتركة وكان هناك خمسة أخرى جارية. كما يشارك **البرنامج** في تقييم إنساني واحد مشترك بين الوكالات للاستجابة لظاهرة النينيو في إثيوبيا.
تحسين الشفافية والمساءلة			
6- تعزيز وضوح الخطط الاستراتيجية الخاصة بالكيانات والأطر المتكاملة للنتائج والموارد والإبلاغ السنوي عنها من حيث النتائج مقابل النفقات	النسبة المئوية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أجرت هيئاتها الرئاسية حوارات منظمة في العام الماضي حول كيفية تمويل نتائج التنمية المتفق عليها في دورة الخطة الاستراتيجية الجديدة	خط الأساس لعام 2017: 62 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	يوافق المجلس التنفيذي **للبرنامج** على خططه الاستراتيجية وأطر نتائجه المؤسسية. وتتضمن المناقشات حول هذه الوثائق، من جملة أمور أخرى، حوارات مع المجلس حول تمويل نتائج **البرنامج** الإنمائية.
	منصة مركزية وموحدة وسهلة الاستخدام عبر الإنترنت مع بيانات مفصلة حول تدفقات التمويل على مستوى الكيان وعلى نطاق المنظومة (نعم/لا)	خط الأساس لعام 2018: غير متوفر الهدف لعام 2020: نعم	تتيح بوابة بيانات برنامج الخطط الاستراتيجية القطرية للدول الأعضاء في **البرنامج** الوصول إلى المعلومات الشفافة المتعلقة بالبرامج والمعلومات المالية والمتعلقة بالأداء في الخطط الاستراتيجية القطرية المعتمدة من جانب المجلس التنفيذي.
7. تعزيز الشفافية والإبلاغ في الكيان والمنظومة، وربط الموارد بنتائج أهداف التنمية المستدامة	النسبة المئوية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تقدم بيانات مالية بشكل فردي إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق	خط الأساس لعام 2017: 69 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	نعم
	النسبة المئوية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تنشر البيانات وفقا لأعلى معايير الشفافية الدولية	خط الأساس لعام 2017: 36 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	نعم
	النسبة المئوية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الأنشطة الجارية على المستوى القطري والتي تبلغ عن مصروفات مصنفة حسب البلد لمقارنتها بخط الأساس لدى مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق	خط الأساس لعام 2017: 46 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	نعم
	النسبة المئوية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تقدم	خط الأساس لعام 2017: 20 في المائة	نعم

الالتزامات المتعلقة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة			
الالتزام ذو الصلة	**المؤشرات المحددة بالكيان**	**خطوط أساس وأهداف اتفاق التمويل**	**خط الأساس لعام 2018 للبرنامج (وتحديث عام 2019 في حال توفره)**
	تقارير عن النفقات مصنفة حسب أهداف التنمية المستدامة	الهدف لعام 2021: 100 في المائة	
9- زيادة إمكانية الوصول إلى التقييمات المؤسسية وتقارير المراجعة الداخلية للحسابات وفقا لأحكام وسياسات الإفصاح التي تحددها الهيئات الرئاسية وقت إصدار التقرير	النسبة المئوية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتيح تقييماتها المؤسسية على موقع مجموعة الأمم المتحدة للتقييم وفقا لأحكام وسياسات الإفصاح الخاصة بها	خط الأساس لعام 2018: 21 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	يتم نشر 100 في المائة من تقارير التقييم المركزية واللامركزية **للبرنامج** على مواقعه الشبكية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحميل تلك التي تفي بمتطلبات الجودة أو تتجاوزها على موقع مجموعة الأمم المتحدة للتقييم وشبكة التعلم النشط من أجل المساءلة والأداء في العمل الإنساني، مما يضمن نشر نتائج التقييم على نطاق واسع في مجتمعات العمل الإنساني والإنمائي على المستوى العالمي.
	النسبة المئوية للصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات التي تنشر تقارير التقييم على موقع مجموعة الأمم المتحدة للتقييم	خط الأساس لعام 2018: 0 في المائة الهدف لعام 2019: 100 في المائة	لا يدير **البرنامج** أي صناديق مجمعة.
10- زيادة وضوح النتائج للمساهمين في الموارد الأساسية الطوعية، والصناديق المجمعة والمواضيعية ولمساهمات **البرنامج** القطرية	ذكر خاص للمساهمين في الموارد الأساسية الطوعية، والصناديق المجمعة والمواضيعية ولمساهمات **البرنامج** القطرية، في الإبلاغ السنوي عن نتائج الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والتقارير القطرية والعالمية الخاصة بالكيانات	خط الأساس لعام 2018: لا ينطبق الهدف لعام 2020: نعم	يتم تسليط الضوء على هذه المساهمات في تقرير الأداء السنوي **للبرنامج** وفي كل تقرير قطري سنوي وفي تقرير سنوي عن المساهمات المرنة.
	ذكر خاص للمساهمين الفرديين في جميع تقارير النتائج من جانب مديري الصناديق المجمعة والمواضيعية والجهات المتلقية من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	خط الأساس لعام 2018: لا ينطبق الهدف لعام 2020: نعم	لا يدير **البرنامج** أي صناديق مجمعة أو مواضيعية.
زيادة أوجه الكفاءة			
11- تنفيذ أهداف الأمين العام بشأن التوحيد التشغيلي لتحقيق مكاسب الكفاءة	النسبة المئوية من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي ترفع تقاريرها إلى هيئاتها الرئاسية عن مكاسب الكفاءة	خط الأساس لعام 2017: 41 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	يبلغ **البرنامج** باستمرار عن سلسلة تدابير زيادة الكفاءة في تقرير الأداء السنوي منذ عام 2015.
	النسبة المئوية من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي وقعت البيان الرفيع المستوى الخاص بالاعتراف المتبادل	خط الأساس لعام 2018: 28 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	وقع **البرنامج** البيان الرفيع المستوى الخاص بالاعتراف المتبادل.
12- التنفيذ الكامل لسياسات ومعدلات استرداد التكاليف المعتمدة والإبلاغ عنها	النسبة المئوية من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تقدم تقارير سنوية عن تنفيذ سياسات ومعدلات استرداد التكاليف المعتمدة إلى هيئاتها الرئاسية	خط الأساس لعام 2017: 51 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	يقدم **البرنامج** تقارير سنوية عن تنفيذ سياساته ومعدلات استرداد التكاليف المعتمدة إلى المجلس التنفيذي من خلال خطة الإدارة.

ملاحظة: بيانات عام 2019 بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول 2019، حيثما توفرت.